

Distr.: General  
3 January 2024  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند 5 من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة  
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة 3 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

ما فتئ يفسد بداية العام الجديد في فلسطين المحتلة عدوانُ الإبادة الجماعية الذي تشنه إسرائيل على الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، حيث تتزايد حصيلة الموت والدمار والبؤس الإنساني، إذ تواصل السلطة القائمة بالاحتلال محاصرة السكان المدنيين ومهاجمتهم ومعاقبتهم جماعيا في انتهاك خطير لجميع المعايير القانونية والأخلاقية الدولية.

وتثبت إسرائيل كل يوم أن العنف هو اللغة الوحيدة التي تتكلمها. فسواء من خلال ارتكاب المذابح الجماعية في حق الفلسطينيين في غزة، أو قتل الفلسطينيين بدم بارد في الضفة الغربية، أو الاغتيالات المحددة الأهداف، كالاغتيال الذي ارتكب في بيروت يوم أمس واستهدف أحد قادة حماس، صالح العاروري، وهو قتل سافر خارج نطاق القانون وانتهاك لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، فإن أسلوب إسرائيل الأساسي للحوار هو العنف والإرهاب، اللذان يمثلان طريقتها المفضلة لقمع الفلسطينيين واضطهادهم، سواء قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر أو بعده.

والعنف هو الطريقة التي فرضت بها إسرائيل احتلالها وأخضعت الفلسطينيين لسيطرتها لعقود، وعندما يقاوم الفلسطينيون هذا الاحتلال العنيف والبغيض، فإنهم يقابلون بعنف إسرائيلي أكثر وحشية. إنها حقيقة: هذا الاحتلال الاستعماري العنيف والعنصري هو السبب الجذري للأزمة الكارثية الحالية، ولواقع الفصل العنصري السائد، ولاستعمار فلسطين وتطهيرها العرقي، والآن للإبادة الجماعية التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني.



وفي غضون 24 ساعة فقط، من 1 إلى 2 كانون الثاني/يناير 2024، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية 207 فلسطينيين وأصابت 338 آخرين بجروح في هجمات في وسط غزة وجنوبها، حيث أدى عدوان إسرائيل إلى نزوح قسري لغالبية السكان. ويبلغ عدد الضحايا في غزة الآن 22 313 قتيلا فلسطينيا من الرجال والنساء والأطفال وأكثر من 57 000 جريح.

ويشمل عدد القتلى ما لا يقل عن 9 100 طفل و 6 500 امرأة قتلوا في عمليات قصف متعمد وعشوائي نفذتها إسرائيل ضد الأحياء السكنية ومخيمات اللاجئين والمستشفيات والمساجد والكنائس والمدارس والمرافق التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تأوي أسرا نازحة، حيث قتلت القنابل والصواريخ الإسرائيلية 315 فلسطينيا وأدت إلى جرح أكثر من 1 148 آخرين. ولا يزال أكثر من 7 000 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، في عداد المفقودين، ويُفترض أن يكونوا في عداد الأموات، إذ أصبح التعافي مستحيلا بسبب استهداف إسرائيل المتواصل للمناطق المدنية.

وتواصل هجمات إسرائيل أيضا التأثير بشكل خطير على دوائر العمل الإنساني، حيث سُنت غارة أخرى يوم أمس على مستشفى، هو مستشفى الأمل التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في خان يونس، حيث قُتل مدنيون، من بينهم طفل حديث الولادة. وحتى الآن، قُتل 142 موظفا فلسطينيا تابعا للأونروا، و 326 طبيبا وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية، وأكثر من 100 صحفي وإعلامي فلسطيني في الغارات الإسرائيلية.

وهناك أيضا تقارير عن قيام الجنود الإسرائيليين باختطاف رضع وأطفال فلسطينيين، بالإضافة إلى اختطاف آلاف الفلسطينيين، ومعظمهم من الذكور والشباب وكبار السن، الذين احتجزتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية واقتادتهم إلى أماكن مجهولة. وفي يوم عيد ميلاد المسيح، انتشرت مقاطع فيديو تظهر جنودا إسرائيليين وهم يحاصرون ويحتجزون مئات الفلسطينيين داخل ملعب اليرموك لكرة القدم في مدينة غزة، من بينهم أطفال ورجال مسنين وأشخاص ذوي إعاقة، ويجبرونهم على خلع ملابسهم باستثناء الداخلية منها ويعرضونهم لظروف مهينة وسوء معاملة، بما في ذلك الضرب.

وتواصل أيضا الهجمات التي يشنها كل من قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، بما في ذلك الغارات العسكرية التي شنت في 27 كانون الأول/ديسمبر في جميع المدن الرئيسية - رام الله وجنين وأريحا والقدس الشرقية ونابلس وطولكرم والخليل. وقُتل ما لا يقل عن 324 فلسطينيا، من بينهم 83 طفلا، في هجمات في مختلف أنحاء الضفة الغربية وأصيب أكثر من 3 800 آخرين بجروح، مما رفع عدد الضحايا هناك إلى 524 فلسطينيا قتلوا على أيدي الجنود والمستوطنين الإسرائيليين في عام 2023، وهو العام الأكثر دموية هناك منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية توثيقه في عام 2005.

ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، أسرت إسرائيل آلاف أخرى من الفلسطينيين في الضفة الغربية، واعتقلت أكثر من 4 700 شخص، من بينهم 40 صحفيا، وأدى كل من سوء المعاملة والتعذيب والإهمال الطبي إلى وفاة سبعة فلسطينيين في السجون الإسرائيلية في هذه الفترة وحدها. وتواصل إسرائيل أيضا فرض قيود شديدة على الحركة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وتغلق جميع مداخل القرى والبلدات الفلسطينية تقريبا، وتحاصر بذلك جميع السكان.

ويجب أن يكون عام 2024 عاما يوضع فيه حد لهذا الاحتلال غير القانوني والظلم التاريخي للشعب الفلسطيني.

ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض ذرائع إسرائيل الزائفة والمهينة لإطالة أمد هذه الحالة للأخلاقية واللاإنسانية. فمعالجة أعراضها وعواقبها، وليس أقلها الدمار البشري والكارثة الإنسانية اليوم في غزة، مع تجاهل مصدر كل العنف والاضطرابات - انتهاك إسرائيل لحقوق أمة بأسرها وحرمان شعبها التام في ظل احتلالها الاستعماري ونظام الفصل العنصري الذي تقيمه - لن تأتي أبداً بحلول.

ولذلك، فإننا نكرر نداءنا إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات فورية من أجل: (أ) ضمان وقف إطلاق نار في غزة كمسألة ملحة للغاية لإنقاذ الأرواح البشرية؛ (ب) تقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى المدنيين الفلسطينيين في غزة، الذين يعانون من النزوح والجوع وخطر المجاعة والمرض والعوز على نطاق واسع؛ (ج) وقف تهجير إسرائيل القسري للمدنيين الفلسطينيين ومحاولاتها طردهم جماعياً، بما في ذلك محاولات إجبار السكان على الهجرة، أي الترحيل الجماعي، من غزة.

ويجب وقف عدوان الإبادة الجماعية الذي تقوم به إسرائيل وتحييضها ضد الشعب الفلسطيني. فكم من المذابح الإضافية التي يمكن أن يقبل بها المجتمع الدولي، وكم عدد الأطفال والنساء والرجال الإضافيين الذين سيذبحون، وكم عدد الأشخاص المشوهين والمعوقين الإضافيين، وكم عدد الأيتام والأرامل الإضافيين، وكم عدد المقابر الجماعية الإضافية في غزة، قبل أن يتصرف المجتمع الدولي؟

ويجب وقف العقاب الجماعي الذي تمارسه إسرائيل واستخدامها للتجويع كسلاح حرب. فكم من اليأس الإضافي وكم عدد حالات الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والوفيات الناجمة عن الجوع التي يرغب المجتمع الدولي في تحملها قبل أن يتصرف؟

ويجب وقف تدمير إسرائيل للمنازل والمستشفيات والمدارس وملاجئ الأمم المتحدة والمساجد والكنائس والهياكل الأساسية المدنية الحيوية. وكم من الوقت سيشهد المجتمع الدولي انتهاكات إسرائيل المنهجة لحقوق الإنسان وحرمانها المتعمد من الوصول إلى الملاجئ الملائمة، والمياه والصرف الصحي، والرعاية الصحية والخدمات الطبية الطارئة قبل أن يتصرف؟

ويجب وقف تهجير إسرائيل القسري للفلسطينيين والمخططات والدعوات الشريرة التي يطلقها المسؤولون الإسرائيليون المنتمون إلى اليمين المتطرف لنقل السكان قسراً من غزة أو إجبارهم على "الهجرة الطوعية" منها بغية تمهيد الطريق للاستعمار الإسرائيلي. ومع نزوح أكثر من 1,9 مليون شخص - 85 في المائة من السكان - بالفعل، متى سيتصرف المجتمع الدولي؟

هذه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية يجب وقفها، ويجب أن تكون هناك مساءلة عنها إلى أقصى حد يسمح به القانون.

وفي هذا العام، 2024، ونحن نقرب بشكل مأساوي من 76 عاماً من النكبة، و 57 عاماً من الاحتلال، و 17 عاماً من الحصار، والآن 88 يوماً من حصار إبادة جماعية صارخ وحرب على الشعب الفلسطيني، أن الأوان منذ وقت طويل للمجتمع الدولي للتحرك، بشكل جماعي وعاجل، لوضع حد لإفلات إسرائيل البشع من العقاب وحماية الشعب الفلسطيني ومساعدته في تحقيق العدالة وإعمال حقوقه.

ويتطلب ذلك بذل جهود جادة لدعم القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، من خلال اتخاذ تدابير فعالة للمساءلة، بما في ذلك في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، بما في ذلك في سياق إجراءات الفتوى الحالية، وكما فعلت جنوب أفريقيا بحق ومسؤولية في رفع دعوى ضد إسرائيل لانتهاكاتها لاتفاقيات منع الإبادة الجماعية، ومن خلال التدابير المضادة والعقوبات القانونية. ويجب أن تكون هناك عواقب لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية؛ ولا بد من الردع.

ويتطلب ذلك من جميع الدول أن تطلب وتكفل احترام التعهدات الإلزامية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الإجراءات التي تتخذها الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لإنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإنهاء معاملة إسرائيل كدولة فوق القانون.

ويتطلب الأمر جهوداً جادة لتنفيذ أحدث قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأزمة في غزة، وهي قرارا مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) وقرار الجمعية العامة دإط - 21/10 ودإط - 22/10 ويلزم بذل جهود جادة لضمان وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وحماية السكان المدنيين، والتعجيل بتقديم المساعدة الإنسانية وتوسيع نطاقها لتشمل المدنيين الفلسطينيين في غزة، الذين استنزفت قدراتهم ويعانون ويشعرون باليأس بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر من العدوان الإسرائيلي والتعذيب والحرمان من الغذاء والمياه والأدوية والمأوى والوقود لتلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية. وهناك حاجة ماسة إلى تقديم المساعدة الإنسانية لإنقاذ الأرواح وتجنب الشعور باليأس.

وعلاوة على ذلك، يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات فورية لوقف مؤامرة إسرائيل الرامية إلى جعل ظروف الحياة مستحيلة في غزة وتهجير الفلسطينيين قسراً وإرسالهم إلى أي مكان آخر في العالم، بدلا من السماح لهم بالعودة إلى ديارهم في غزة أو ديارهم الأصلية وأراضي أجدادهم التي تم تطهيرهم عرقياً منها في نكبة عام 1948. وينبغي ألا تتواطأ أي دولة على مثل هذا المخطط غير القانوني وغير الأخلاقي، الذي يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يجب أن يحاسب عليها الجميع، وينبغي ألا تشارك فيه.

ويتطلب ذلك بذل جهود جادة لتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016) وكل القرارات السابقة واللاحقة له، التي تهدف إلى التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، وفقاً للقانون الدولي وتوافق الآراء الدولي القائم منذ أمد بعيد، ينهي الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 وفيه بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقوقه في الحياة وتقرير المصير والحرية والعودة.

ونناشد جميع الدول ومجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام وجميع مكونات منظومة الأمم المتحدة السعي إلى تحقيق هذه الأهداف على سبيل الاستعجال والأولوية في هذا العام الجديد. ولا يمكن السماح لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بمواصلة ارتكاب هذه الفظائع ضد الشعب الفلسطيني، وتهديد وجوده وتهديد السلام والأمن الإقليميين والدوليين دون عقاب. وقد حان الآن وقت التصرف.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 821 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 26 كانون الأول/ديسمبر 2023 (A/ES-10/977-S/2023/1041)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل،

السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم

---